ظاهرة التعريف في النحو العربي
ـ سعة الحد وقصور التطبيق ـ

أ. م. د. رياض يونس السواد
جامعة ذي قار

أ. م. د. رعد هاشم عبود
جامعة ذي قار

أولاً : الحدُّ

يرتبط مفهوم المعرفة عند النحاة بالجانب المعنوي المستفاد من اللفظة الواحدة دون السياق ، وهو أمرٌ يمكن اثباته من خلال ما يأتي :

١. ذكر سيبويه في كتابه ما نصه : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي اعلام خاصة ، والمضاف الى المعرفة ، والألف واللام والأسماء المبهمة والاضمار ، فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو : زيد وعمرو ... وانما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف بعينه دون سائر أمته ...)[١] .

وقوله : " انما صار معرفة لانه اسم وقع عليه ليعرف به بعينه دون سائر أمته " انما يدل على أن مفهوم المعرفة عنده هو اختصاص اللفظة بجنس واحد لتكون معينة له تعييناً لفظياً أو نوعياً – اذا صح التعبير – ولذا حاول الافادة من المفهوم المتقدم في ذكره لاقسام المعرفة والتي جعلها في الاعلام والمضاف الى معرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والاضمار . مع ظهور التناقض فيما اصطلح عليه بالاسماء المبهمة اذ ذكر في نص آخر من نصوص كتابه ان الاسماء المبهمة هي : "هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك واولئك وهو وهي وهما وهم وهنّ وما اشبه هذه الاسماء "[٢] . وفيه يظهر اشتمالها على الاشارة والضمير . في حين أفرد الضمائر في النص الأول ليجعلها قسيماً للعلم والمبهم والمضاف والمعرف بأل .

هذا ومما يمكن الاشارة اليه انه لم يذكر الموصول الاسمي بضمن المعارف التي اشار اليها وكانه كان يرى انه مما عرف بالالف واللام وان لم يكن قد أشار الى ذلك .

٢. اعتمد ابن السراج في حده للمعرفة على الحد الذي وضعه للنكرة ، وانها : ((كل اسم عم اثنين فما زاد ... وانما سمي نكرة من أجل انك لا تعرف به واحداً بعينـــه اذا ذكر)) [٣] مما يمكن ان يستفاد منه بان المعرفة عنده ما يخرج من طابع التعميم ليكون خاصاً بواحد من أفراد الجنس دون سواه . وكأنّ امتناعه من وضع حد مميز لذاتية المعرفة انما كان بسبب معلومية أجزائها عنده والتي جعلها شاملة المكنى الذي يريد به الضمير والاسم المبهم ، الذي اختص عنده باسماء الاشارة ، على العكس من سيبويه الذي جعله شاملاً الضمير والاشارة ، والعلم ، والمعرف بالالف واللام ، والمضاف الى واحد مما تقدم[٤] .

وهو مفهوم يمكن أن نلحظه عند الزجاجي الذي أشار الى حدّ النكرة دون المعرفة، وكأنه كان يضع ذلك اعتماداً على مبدأ وضوح حدّ النكرة دون المعرفة وتحديد واحد منهما يغني عن وضع حدّ لنقيضه . مشيراً في الوقت ذاته الى مسألة يمكن أن تكون مفيدة في نقض التحديد المعتمد للمعرفة عند النحاة ، وهي أن من الالفاظ ما يضاف الى الضمير مثلاً ولكنه باق على تنكيره من دون أن تفيده الاضافة تعريفاً ، وذلك من نحو: مثلك وشبهك وغيرك ونحوك [٥].

٣. ذكر الرماني ان المعرفة : ((المختص بالشيء دون غيره بعلامة لفظية . والعلامة اللفظية على وجهين : علامة موجودة وعلامة مقدرة ، فالموجودة الالف واللام ، والمقدرة في ثلاثة أشياء العلم والضمير والمبهم))[٦] . جاعلاً حدّه على وفق معيار المعنى ومعيار الشكل ، أما المعيار المعنوي فهو اختصاص المعرفة بما كان متعيناً مقصوداً دون سواه ، وأما المعيار الشكلي فهو ما ذكره من علامة لفظية وكأنه أراد من ذلك أن يضع للمعرفة رسماً من خلال ذكره العرضيات التي تقبلها النكرة لتصير من خلالها معرفة . ولما رأى عدم استقامة العلامة التي ذكرها وهي صحة دخول (ال) قال بالتقدير فيما كان علماً ومضمراً ومبهماً ، ولو انه قال بتجزئة المعارف على اعتبارات الاصالة واعتبارات الزوائد لكان أولى وأوفق للحد الذي ذكره.

هذا ويمكن أن نلحظ التحديد المتقدم الذي ذكره الرماني عند ابن جني[٧] والزمخشري[٨] والفاكهي[٩]، مع

فارق التوجيه عند الزمخشري والعدة عند الفاكهي. اذ ذهب الزمخشري الى شمولية المبهم لاسماء الاشارة والموصولات ، واشتراطه الاضافة الحقيقية لما كان معرفاً بالاضافة وكأنّه اراد من ذلك اخراج ما كانت اضافته لفظية من نحو : ضاربُ زيدٍ مُرَوّع القلبِ ، لعدم افادتها تعريفاً لمدخولها .

وذهب الفاكهي إلى ما ذهب اليه ابن مالك في زيادة المنادى المقصود من نحو (يا رجل) على الاقسام المشار اليها سابقاً .

٤ . جعل السهيلي التعريف على قسمين : معنوي ولفظي" فالتعريف المعنوي كالعلمية في الاسماء والاعلام: لان لفظها واحد قبل التسمية وبعدها . والتعريف اللفظي ما فيه الالف واللام . والمبهم المضمر عندي تعريف لفظي: لان صيغة الابهام والاضمار لفظ بمنزلة الالف واللام. فاذا ثبت هذا ، فكل ما كان تعريفاً لفظياً فلا يجوز تنكيره في بعض الاحوال . تقول :مررت بعمرو وعمرو أخر ...، اما المضاف الى معرفة فانه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به وحلوله منه محل التنوين فصار بمنزلة اسم واحد" [١٠]

والملاحظ على ذلك اهتمام السهيلي بالجانب السياقي في محاولة التمييز بين المعرفة والنكرة ، ولذا جوّز مجيء العلم نكرة في نحو : مررت بعرو وعمرو اخر ، محاولاً في الوقت ذاته ادارج المبهم والمضمر يصفا ما سمي عنده بالتعريف اللفظي لعدم امكانية حصول العموم في هذا الصنف ، وعدم خضوعه لما خضع له العلم في الجملة المشار اليها من احتمالات التنكير المستفاد من العطف والوصف الواردين فيها .

٥. المعارف عند ابن عصفور هي : المضمر واسم اشارة والعلم والمعرف بالالف واللام والمعرف بالاضافة[١١] .وكأنه اختار هذا النوع من التحديد ابتعاداً عن وضع حدٍّ ذاتي قد لا يكون شاملاً لفصول المحدود ، وقد حاول في الوقت ذاته ادراج الموصول بصف ما كان معرفاً بالالف واللام[١٢] . وكأنّه كان يذهب الى ان الموصول من لفظ (الذي) على سبيل المثال هو (ذي) من دون (ال) ، جاعلاً في الوقت ذاته الالف واللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولاً اسمياً لا حرفياً[١٣].

وهو ما يوجب ان يكون لها محلاً من الاعراب كما الحال في الموصول الاسمي الذي يكون فاعلاً ومفعولاً وما شابه ذلك من وظائف عرفها النحو.

٦ . استغنى ابن مالك عن حد المعرفة بذكره لحد النكرة ، وكأنّه ادرك صعوبة الاحاطة بمفهوم المعرفة ولذا قال في شرح التسهيل فيما نقل الأشموني : " مَن تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه" [١٤] . وايماناً منه بالفكرة المشار اليها حاول ادخال صنف جديد من المعارف وهو ما يسمى بالنكرة المقصودة في النداء من نحو : يا رجل[١٥]، ذلك ان تعريف هذا الصنف انما يكون بالقصد على حد تعبير الفاكهي [١٦]

ومن الفكرة المتقدمة حاول ان يستمد ابن كمال باشا مفهومه للمعرفة ، ولذا جاءت اقسام المعرفة عنده : المضمر والعلم والمبهم والمعرف بالالف واللام والمعرف بالنداء، والمضاف الى واحد مما ذكر [١٧] . جاعلاً الاسم الموصول بضمن المبهم الذي اختص عنده بالاشارة والموصول . وان كان ابن كمال باشا قد خالف ابن مالك في ان وضع حداً ذاتياً للمعرفة وانها " ما وضع ليستعمل في واحد معين تعييناً شخصياً او نوعياً بوضع جزئي او كلي"[١٨] .وكأنما كان يرى امكانية الاحاطة بمفهوم المعرفة في العربية على العكس من ابن مالك الذي ذهب الى صعوبة الامر فيما تقدم ذكره .

ومن هذا الموجز الذي حاولت اثباته من الحدود التي رايت انها يمكن ان تعطينا فكرة عن ظاهرة التعريف في النحو العربي يمكن الافادة في اثبات الاتي:

أ. التزم النحاة في تقسيمهم المعارف بما ورد عن سيبويه في النص الذي اشرنا اليه سابقاً ، اللهّم الا ما نلحظه من خروج عن القاعدة العامة عند ابن مالك الذي ادرج مع الاقسام الخمسة المعروفة قسماً سادساً وهو النكرة المقصودة في النداء ، وتابعه في ذلك ابن كمال باشا وما نلحظه من خروج بعضهم فيما يسمى بالاسم الموصول الذي يحاول البعض انْ يجعله قسماً برأسه ويحاول البعض الاخر ادراجه بصف المعرف بالالف واللام او بصف المبهم، وهو مع هذا لم يخرج عن القانون العام الذي رسم معالمه سيبويه من قبل .

ب. يستفاد من هذه القواعد التي ذكرها النحاة انّ مبحث المعرفة انما هو مبحث خاص باللفظة الواحدة . وان الحقوا به ما يسمى بالمضاف والضاف اليه فلانهما تركبا معاً ليكونا كالكلمة الواحدة والا من حيث الواقع فان اداء وظيفة التعريف يمكن ان تكون في غير ما ذكره النحاة لو اعتمد بذلك الجانب السياقي. وعلى النحو الاتي :

١. المعرف بالنعت ، كما لو قيل : جاءني رجل كريمٌ ، والذي افاد فيه لفظ (كريم) تخصيصاً وتعريفاً للجاني من الرجال ، وانه رجلٌ كريم دون سواه ، قال سيبويه : " فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجل ظريف قبل. فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لانهما كالاسم الواحد ، وانما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك اردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف"[١٩] . ولكن النحاة يفرقون بين وظيفتين هما متساويان من حيث المعنى اللغوي ، يجعلون للصفة وظيفة التخصيص وللتعريف وظيفة التعريف ليقولوا بعدها بتباعد المعنى بين لفظ (خصَّ) ولفظ (عرّف) ، في حين يشير علماء المعجم الى ان الخاصة لفظ نقيضه " العامة"[٢٠] . ولذا كان التخصيص سمة من سمات المعرفة حتى قيل في حدها : المختص بشيء دون غيره"[٢١].

٢. المعرّف بالبيان : كما لو قيل : يا رجلُ زيدٌ او زيداً ، على اختلاف الاعراب لفظاً او محلاً ، وفيه ادى لفظ (زيد) الوظيفة المؤداة من المضاف اليه تخصيصاً او تعريفاً .

٣. المعرّف بالبدلية : اذا ما آمنا بالفكرة الذاهبة الى أنّ البدل ليس على نية تكرار العامل ، وانّ الثاني ليس هو المقصود بالنسبة على حد قول النحاة . وهي الفكرة التي اشار اليها الرضي في شرحه على الكافية رداً على ابن الحاجب ، وقد حدّ البدل بانه " تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه" (٢٢)

وعليه يمكن القول بان (زيدٌ) في :جاءني رجلٌ زيدٌ ، افادت الوظيفة المشار اليها وانّ البدل جاء معرفاً للمبدل منه .

٤. المعرّف بالصلة ، وكما مرّ ان بعض النحاة – كما الحال عند سيبويه – لم يجعل الموصول من المعارف التي جعلت عنده خمسة لم يكن الموصول بضمنها . وعليه انْ كانت الالف واللام زائدة فيه وليست للتعريف تكون الصلة معرفة له .

٥. المعرّف بالاشارة ، كما لو اشير الى واحد من مجموعة رجال : ليقال (هذا) وحينها يكون لفظ الاشارة معرفاً ومخصصاً لواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل .

٦. المعرّف بالقصد ، كما الحال في النكرة المقصودة من نحو : يا رجلُ ، وهو رأي ابن مالك تمت الاشارة اليه فيما تقدم من البحث .

ج – اعتماد الفكرة المشار اليها في الفقرة (ب) يستدعي ان تكون وسائل التعريف في العربية على النحو الاتي:

١. التعريف بالاضافة
٢. التعريف بالالف واللام (مع وجود التحفظ على افادتها التعريف مما سيتضح امره في الجزء الثاني من هذا البحث)
٣. التعريف بالتبعية
٤. التعريف بالصلة
٥. التعريف بالاشارة
٦. التعريف بالقصد

وقد اشار النحاة الى الوسيلتين الاولى والثانية وهما الاضافة والالف واللام وتركوا بقية الوسائل المشار اليها أنفاً .

ثانياً : غموض فكرة التعريف بال

ويمكن اثبات ذلك من خلال الاتي

١. يستدعي المنطق العقلي ان يكون اللاحق معرفاً للسابق ، ولذا كان المضاف اليه في جملة من نحو : هذا ثوبُ خزّ ، معرفاً للمضاف وهو لفظ (ثوب) في الجملة المتقدمة والذي جاء متقدماً . ولكن الفكرة تأتي معكوسة فيما كان معرفاً بالالف واللام ، فلفظ (ال) يعرف مدخوله النكرة مع ان الواقع باعتبارات المنطق المشار اليه يستدعي ان يكون المدخول هو الذي يعرّف لفظ (الالف واللام) الذي جاء متقدماً عليه .

٢. يمنع النحاة كون الالف واللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول للتعريف، يدفعهم الى ذلك ما لاحظوه من عمل لاسم الفاعل والمفعول فيما بعدهما ، وكأنما لا يستقيم العمل مع التعريف وهو ما صرح به ابن هشام في مغني اللبيب(٢٣)

ولذا عول بعضهم على افادتها الوصل مع وجود الفارق في كونها موصولاً اسمياً او حرفياً(٢٤) . والقول بانها للوصل دفع النحاة الى تأويل مدخولها والقول بانه ليس خالصاً لمعنى الاسمية ، وتأولوا ماهو نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب : الذي يطير فيضب زيد الذباب (٢٥) .ولعل السبب في ذلك انما يعود الى عدم صحة وقوع اسم الفاعل صلة للموصول .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فانا نلحظ الفرق واضحاً تمام الوضوح بين مدخول الالف واللام في القائم والمضروب ومدخولها في نحو قول الشاعر:

مَن لا يزال شاكراً على المَعَه فهوَ حَر بعيشةٍ ذات سعة

وفيه يظهر صحة التاويل (بالذي) ليقال : على الذي معه ، من دون ان يخضع المدخول لاي تغيير في بنائه الصرفي ، في حين يتغير البناء الصرفي لقائم ومضروب في حالة جعل الالف واللام وصلاً ، ولا يستقيم الا في حالة جعله فعلاً (الذي يقوم ، والذي يضرب) وهو أمر لا مبرر له ، ولعلّ هذا هو الذي دفع بعض النحاة الى القول بأنّ الالف واللام في البناء المذكور اداة تعريف (٢٦).

ثم أننا لو أردنا تطبيق الحد الموضوع للمعرفة والنكرة من ارادة التخصيص في الاولى والتعميم في الثانية لوجدناه مستقيماً في نحو قائم والقائم ، هذا اذا ما أخذا بمعزل عن السياق ، اما اذا ما وقعا في السياق فلهما اعتبار اخر وهو صحة كون (قائم) من دون (ال) مفيدة التعريف كما لو قيل : زيد قائم ، فأن في قائم ضميراً يعود على زيد ، وتقدير الكلام زيد قائم هو ، وهو امر يستدعي جعل الصيغة خاصة بزيد دون سواه.

يختلف النحاة في تعريف الموصول ، فمنهم من يذهب الى انه معرّف بالصلة ومنهم من يذهب الى انه معرّف بالالف واللام .قال ابن عقيل : " ذهب قوم الى ان تعريفه (بأل) إن كان فيه نحو: الذي ، فان لم تكن فيه فبنيتها ، نحو: من وما"(٢٧) . وهو قول بين التناقض من جهة ان القول بان (ال) في الموصول تفيد التعريف :انما يلغي دور الصلة وانها لا تفيد شيئاً من ذلك مع اننا لا نلحظ تماماً للمعنى من دونها ، ولو قلنا انه معرف بالصلة كأنما منعنا أي دور وظيفي لـ (ال) الداخلة على الموصول، مع اننا نلحظ ذلك الفرق بين ما هو نحو: (ذي) و (الذي) وكأنما اعطته (ال) معنى غير المعنى الذي فيه .لذا يمكن القول اعتماداً على ظاهر مقولة النحاة ، باجتماع معرفين في آن واحد في الموصول ، وهو امرٌ لا يقدح بالمفهوم اللغوي لو قيل فيه .

واعتماداً على المتناقضات المشار اليها سابقاً يمكن القول بامكانية اخذ الالف واللام الموقع الاعرابي الذي تكون من خلاله مبتدأ او خبراً او فاعلاً او ما شابه ذلك من المواقع الاعرابية المعروفة في النحو العربي ، وان ما بعدها وهو ما يصطلح عليه عند النحاة (بالمعرّف) يمكن ان يكون بياناً من جهة التغيّر الحاصل في الحركة الاعرابية من ضمة الى فتحة الى كسرة كما الحال في التوابع ، ومن جهة امكانية جريان البيان في الجامد والمشتق ، كما تجري الصفة في نحو: رايت زيداً أبا عمرو ، فان : أبا عمرو ههنا يصلح ان يقال فيه انه نعت ويصلح ان يقال فيه ان بدل ويصلح ان يقال فيه انه عطف بيان "[٢٨] .

وقد اشرت في الحد النحوي وتطبيقات حتى نهاية القرن العاشر الهجري الى امكانية دمج النعت والبيان في باب واحد تحت اصطلاح (البيان) او ما شابه ذلك ، وما الفوراق التي اوجدها النحاة بين البابين من قبيل : أنّ الصفة تجري في المشتق او ما تزّل منزلته والبيان يجري في الجامد ، وأنّ عطف البيان لا يكون إلا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة وان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف ولا يلزم ذلك في عطف البيان ، وان الصفة يجوز القطع فيها ولا يجوز ذلك في عطف البيان[٢٩] ، الا فوارق لا مبرر لأن الصفة لها مثلما تكون في المشتق يمكن ان تكون في الجامد ايضاً ، وهو امر يمكن ان يلاحظ في نحو قولنا رايت زيداً ابا عمرو وفيه يظهر صلاحية الكنية لان تقع نعتاً او بدلاً او بياناً ، ويحاول النحوي اذا ما رأى مثل ذلك ان يقول بالتاويل ،وما قوله هذا الا لأنه لاحظ شذوذ المثل السباق عن الاصل الذي وضعه، واما قولهم بجريان الصفة في المعرفة والنكرة وجريان البيان في المعارف فقط ، فانه يلزم جعل ما كان معرفة من نحو: جاء الرجل الظريف عطف بيان لمجيئه في المعرفة وما كان نكرة من نحو : رأيت رجلاً ظريفاً ،صفة ، وهو ما لا يستقيم مع الاصل الذي قرروه . وأما قولهم بان النعت أعم من المنعوت ولا يلزم ذلك في عطف البيان ، فانه مخالف براي من ذهب الى كون (ذا الجمة) من قولهم : ((يا هذا ذا الجمة)) عطف بيان وهو مذهب الجرجاني والزمخشري[٣٠] ، مع أنّ اسم الاشارة فيه ، اخص من (ذا الجمة) الواردة في التركيب المتقدم . وأمّا الفرق الرابع ، وهو جواز القطع في الصفة وامتناع ذلك في عطف البيان ، فهو فرق بعيد عن الواقع ، لان القطع ابعاد لمبدأ التابعية وادخال للتركيب الذي حصل فيه مثل ذلك في اسلوب جديد ، يبعده عن كونه متركباً مع متبوعه ليكون معه كالكلمة الواحدة . فعدم ارادة المعنى القائم على الاتصال بين الصفة وموصوفها يدفع المتكلم الى القول على سبيل المثال : مررت بزيد الكريم بالرفع على اضمار مبتدأ او بالنصب على اضمار الفعل .

ولعل اهم ما يثبت صواب الدعوة المذكورة وهي أخذ الظالف واللام الموقع الاعرابي ما يأتي :

أ. مذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين - على حد قول ابن هشام يجيز نيابة (ال) عن الضمير المضاف اليه ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ((فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)) النازعات:٤١ ومررت برجل حسن الوجه [٣١] ، والتقدير : هي مأواه وحسن وجهه ، وهو ما يوجب اخذ الالف واللام موقفاً اعرابياً كما يأخذه ما كان قريناً لها مؤدياً الوظيفة ذاتها من النيابة ؟.

هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فقد ذكر ابن هشام ان الزمخشري كان يقول في قوله تعالى : ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) البقرة: الآية٣١ ، ان الاصل فيه : أسماء المسميات ، وهو ما يستدعي نيابة (ال) عن الاسم الظاهر .وقد تنوب عن الظاهر وضمير الحاضر، وهو مذهب ابي شامة ، ففي نحو:

بدأت ببسم الله في النظم اولاً .

يكون الاصل : في نظمي[٣٢] .

ب. الالفاظ التي وردت في الفقرة (أ) والتي لازمتها الالف واللام وهي (المأوى) والوجه والاسماء والنظم) لو قيل ان الالف واللام فيها انما تكون للنيابة ، يكون ذلك القول مدعاة لالغاء الوظيفة التي ارتبطت بها وهي اداؤها التعريف ، لان القول بادائها التعريف كانما يجعل منها اداة ويبعدها عن الجانب الاسمي الذي وردت نائبة عنه في الالفاظ المتقدمة .وصحة مجيئها اسما بالنيابة المذكورة يعني امكانية اخذها للموقع الاعرابي .

ج. اللفظ الذي تكون عليه (ال) انما هو واحد في حالة التعريف والوصل والزيادة ، وانما يكون الاختلاف في المدخول ، وتبعاً لذلك المدخول يتعين نوع (ال) عند النحاة، فمدخولها الجامد يستدعي ان تكون للتعريف في نحو : رجل والرجل ، ومدخولها المشتق يستدعي كونها للتعريف او الوصل تبعاً للمتصل به ، فلفظ (رسول) مجرداً من الاضافة مثلاً ، يوجب كون (ال) الداخلة عليه للتعريف ، واذا ما جاء مضافاً استدعى كونها للوصل ، كما قيل :

من القوم رسول الله منهم .

فمجيء المدخول مضافاً يمنع كونها للتعريف ، من جهة كون الاضافة تعريفاً، ولا يجتمع تعريفان على معرّف واحد ، على حد زعمهم ، ومجيء المدخول معرفاً بالعلمية يوجب كونها رائدة ، وهكذا .

والقول بذلك وان التعيين انما يكون للمدخول ، كانما يجرد الاداة المذكورة من أي معنى لو كانت بمفردها كما الحال في بقية الادوات من نحو (في) الدالة على الظرفية و(من) الدالة على ابتداء الغاية و (الا) الدالة على الاستثناء مع العلم بان الحد الموضوع للحرف او الاداة باختلاف المصطلح عند النحاة انما هو : ((الدلالة على معنى)) سواء كان ذلك المعنى في غيرها ام في نفسها[٣٣]، والقول ان المعنى في غيرها لا يبعد دلالتها على المعنى وانما يكون ما بعدها موضحاً لذلك المعنى ومبيناً له .

وعليه فاعتماد المنطق المشار اليه في الفقرات الثلاثة المتقدمة يستدعي اعراب جمل من نحو: الرجل قائم ، وجاء الرجل ، ورايت الرجل ، ومررت بالرجل ، وجاء الرجل الظريف ، وما شابه ذلك ، على النحو الاتي :

"الرجل قائم "

ال/ مبتدأ

رجل / بيان

قائم / خبر

جاء الرجل

جاء / فعل

ال/ فاعل

رجل / بيان

"رايت الرجل "

رايت / فعل مع فاعل

ال / مفعول به

رجل / بيان

مررت بالرجل

مررت فعل مع فاعل

ب/ مفعول به وهو مضاف والالف واللام مضاف اليه . وقد اشرت الى اعراب حروف الجر على الشاكلة المذكورة في بحث مستقل عنوانه " حروف الجرّ والموقع الاعرابي " وهو مضاف و (إلى) مضاف اليه .

رجل / بيان

جاء الرجل الظريف

جاء / فعل

ال/ فاعل

رجل / بيان

ال / صفة

ظريف / بيان

ولم يلتزم في الحركة الاعرابية من حيث الظهور أو الخفاء على‌الالف واللام والدالة على الفاعل المفعول والمضاف ، كما الحال في مواضع متعددة في اللغة لم يلتزم فيها ظهور الحركة ، وهي كثيرة يعرفها دارس العربية

خاتمــة

واجعل ذلك خاصاً بالمقترحات ، وعلى النحو الآتي:

١. توسيع نطاق المعارف في العربية على نحو ما ورد في البحث

٢. اعادة النظر في أشكال الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والموضوعات النحوية الاخرى من جهة امكانية مجيء الموضوعات المذكورة على هيئة الالف واللام .

٣. التركيز على الدراسة النصية ككلٍّ متكامل من دون اللجوء إلى تجزئة التركيب والعناية بمفرداته وحدها .

الهوامش

(١) الكتاب : ٢ / ٥-٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٧٧ – ٧٨ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ١٧٥ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٧٦ .

(٥) ينظر : الجمل : ١٩٢ – ١٩٣ .

(٦) رسالتان في اللغة : ٦٨ .

(٧) ينظر : اللمع : ١٨٥ .

(٨) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٨٥ .

(٩) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٦٥ .

(١٠) نتائج الفكر في النحو : ٢١٥ – ٢١٦ .

(١١) ينظر: المقرّب : ١٤٢- ١٤٣ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٣ .

(١٣) ينظر المصدر نفسه : ٥٩.

(١٤) شرح الأشموني : ١ / ٤٧

(١٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٧ .

(١٦) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٦٥ .

(١٧) ينظر : أسرار النحو : ٢٠٣ .

(١٨) أسرار النحو : ٢٠٣

(١٩) الكتاب : ١/٤٢١- ٤٢٢ .

(٢٠) ينظر : لسان العرب ، مادة (خصص) .

(٢١) رسالتان في اللغة : ٦٨ .

(٢٢) شرح الكافية : ١/ ٣٣٧ .

(٢٣) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ٤٩ .

(٢٤) مذهب ابن عصفور انها موصول اسمي. ينظر: المقرب: ٥٩

(٢٥) ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٢/ ٣٦١ .

(٢٦) ذكر ذلك ابن هشام ، ينظر: مغني اللبيب : ١/ ٤٩

(٢٧) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ .

(٢٨) الحلل في اصلاح الخلل : ١٠٤ .

(٢٩) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٧٢ .

(٣٠) ينظر : شرح ابن الناظر : ٢٠٢ .

(٣١) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ٥٤ .

(٣٢) تفصيل المسألة في المصدر السابق : ١ / ٥٤ .

(٣٣) مذهب بهاء الدين بن النحاس ، ان الحرف "ما دل على معنى في نفسه " ينظر : الاشباه والنظائر ٣/ ٢-٤ ، وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل

المصادر

١. اسرار النحو ، شمس الدين احمد بن سليمان (٩٤٠ هـ) تحقيق : احمد حسن حامد دار الفكر – عمان ، د.ت

٢. الاصول في النحو ، ابو بكر بن السراج (٣١٦ هـ) تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان، النجف / ١٩٧٣ .

٣. الجمل ، ابوالقاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) تحقيق: ابن ابي شنب ، باريس / ١٩٥٧ .

٤. الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب / جامعة البصرة عام م/٢٠٠٢ من رياض السواد .

٥. الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ،ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد / ١٩٨٠.

٦. رسالتان في اللغة ، علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) تحقيق : ابراهيم السامرائي، دار الفكر ، عمان / د.ت .

٧. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (٦٧٢هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت ، ط ١٥ /١٩٧٢ .

٨. شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، ابو عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) دار السرور ، بيروت ، لبنان / د.ت .

٩. شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، على بن محمد الأشموني (٩٢٩ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ط١/١٩٥٥ .

١٠.شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن احمد الفاكهي (٩٧٢هـ) تحقيق : زكي فهمي الالوسي ، جامعة بغداد / ١٩٨٨ .

١١.شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ /١٩٧٢ .

١٢.شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ) عالم الكتب ، بيروت د.ت .

١٣.الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ط١ ،/ ١٩٨٣ .

١٤.لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (٧١١ هـ) دار صادر ، بيروت د.ت .

١٥.مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري (٧٦١ هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، د.ت ، د.ط .

١٦.المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن منصور (٦٦٩هـ) تحقيق : احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد /١٩٨٦ .

١٧.نتائج الفكر في النحو ، ابو القاسم السهيلي (٥٨١ هـ) تحقيق : محمد ابراهيم البنا ، مطابع الشرق ، بيروت / ١٩٧٨.